

المحاضرة الأولى: ماهية السياسة الخارجية

إن التمكن من الفهم الدقيق للظواهر السياسية عامة، وظواهر العلاقات الدولية خاصة مرتبط بالدرجة الأولى بالتشخيص والتعريف الشامل للظواهر، وتتميز ظواهر العلاقات الدولية بالطبيعة التحولية المرتبطة بديناميكية التفاعلات الدولية، إلى جانب تأثر هذه الظواهر بالاعتبارات والعوامل المذهبية الفكرية، التي تجعل من دراستها دراسة علمية موضوعية أمرا صعبا، وهذا ما جعل دارسي السياسة الخارجية يصطدمون بمثل هذه العقبات الإستمولوجية أثناء تحديد تعريف شامل للسياسة الخارجية. (1)

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية.

رغم اختلاف العقبات استطاع الباحثين في مجال السياسة الخارجية حصر تعاريف السياسة الخارجية في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

يمكن حصر هذه التعريفات فيما يلي :

- تعريف محمد السيد سليم : " السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. (2)

- تعريف J.N. Roseneau : "النشاطات أو البرامج السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي، من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة. (3)

- الاتجاه الثاني : يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار : من أهم رواد هذا الاتجاه (تشارلز هيرمان) الذي عرف السياسة الخارجية بقوله : "تتألف السياسة الخارجية من مجموع السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".

كما يعرفها (مازن الرمضاني) : " السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر على سلوك صانع القرار"، كما يتفق المفكر (ريشارد سنايدر) مع هذا الطرح، من خلال تركيزه على البعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى أن سلوك الدولة يتحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات (4)، من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدول. ويعرفها (باتريك مورجان) بأنها "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو من يمثلونهم". (5)

(1) حسين بوقاره، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليلية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012، ص 13.

(2) عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية" في المفاهيم التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نقلا عن موقع:

<http://democratica>.

(3) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 17.

(4) عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

(5) أحمد النعيمي : السياسة الخارجية، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 20.

إذا فهذه التعاريف قامت على أساس الدمج بين السياسة الخارجية، وسلوكيات صانع القرار من خلال دراسة إدراكاته وسلوكياته، وفي هذه الحالة لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار، فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار، لأن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية، وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية. (6).

الاتجاه الثالث : تعريف السياسة الخارجية على أنها نشاط .

حيث يعرف هذا الاتجاه السياسة الخارجية على أنها النشاط الخارجي للدول، بغض النظر عن من يصنع هذا السلوك، ويمكن تقديم مجموعة من التعريفات تدل على هذا الاتجاه:

تعريف حامد ربيع: « يعرف السياسة الخارجية على أنها جميع صور النشاط الخارجي، حتى لو لم تصدر عن الدولة كهيئة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية، تتطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية».

تعريف مود يلسكي : « السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى مع ما يتماشى والبيئة الدولية».

تعريف مارسيل ميرل : « السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، الذي يعالج المشاكل التي خارج الحدود» (7).

إذا لا يوجد إجماع حول تعريف شامل للسياسة الخارجية وهذا راجع لاختلاف وتباين المنطلقات الفكرية بين الباحثين.

لكن يمكن تقديم تعريف إجرائي يشمل أهم المتغيرات التي تساهم في بلورة السياسة الخارجية : هي «الأفعال وردود الأفعال، والمواقف العلنية، والضمنية التي تصف، وتصيغ مجموعة الأهداف والأولويات، والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض، أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به».

(6) عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

(7) المرجع نفسه.

المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية والمفاهيم المساوقة.

أ- السياسة الخارجية ومبدأ السيادة:

يعتبر مبدأ السيادة مبدأ ضروري لممارسة الدولة لسياستها الخارجية، وهذا لأنه من الناحية القانونية والتنظيمية، يتكون المجتمع الدولي من الدول القومية التي لها السيادة التامة في التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، وبالتالي فالتنظيمات التي لا تتوفر على هذه الصفة لا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية. (8)

ومبدأ السيادة وممارسة الدولة للسياسة الخارجية، مرتبط بمبدأ القوة في العلاقات الدولية. فإذا كان مفهوم السيادة في السياسة الخارجية، يعني ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية وبكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أية جهة.

لكن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد المتبادل يفند هذه المقاربة القانونية لإشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فزيادة نسبة الاعتماد على الآخر قلص من سيادة وحرية التصرف للدول في شؤونها الخارجية.

فقد ساهمت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في اتساع الهوة بين السيادة والسياسة الخارجية، إذ لم تعد حتى الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول. (9)

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أنه كما ازدادت الأنساق الدولية والإقليمية تنظيماً، وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص مجال سيادة، وحرية الدول في التصرف في شؤونها الخارجية والداخلية. لأن أية مخالفة أو اعتراض على ما يصدر عن الإرادة الدولية الجماعية، قد يعرض الدول إلى إجراءات ردعية قد تتخذها هذه الإرادة الجماعية.

(8) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 19.

(9) المرج 20-21.

ب- السيادة الخارجية والعلاقات الدولية:

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في فترة زمنية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة هي تلك التوجهات العامة التي يتم إعدادها من قبل صناع القرار، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم الدول بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.

فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة، وهي انعكاس لسياستها الداخلية (10) أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها (عبد المجيد العبدلي) بأنها « كل علاقة تتعدى من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول سواء كان أطرافها دولاً أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها : سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية» (11).

إذا فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزءاً من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية، أشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات... الخ.

ج- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

أثارت علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية جدلاً أكاديمياً على مستوى حقل العلاقات الدولية، حيث أقرت كل من الواقعية التقليدية والبنوية بالفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية، أما الليبرالية والبنائية فقد أقرتا بحتمية الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أكدت هذه المقاربات النظرية على أهمية ودور السياسة الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

بمعنى أن السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع وانسجامه، وهو ما يساعد على التفرغ للاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من أزمات واضطرابات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار، والتراجع في نشاط السياسة الخارجية. (12) وبرز تأثير العوامل الداخلية على السلوك الخارجي للدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال ارتباط الدول ببعضها البعض بفعل الثورة التكنولوجية، فما يحدث من أزمات واضطرابات في المحيط الخارجي، قد يصيب توازن المجتمعات الداخلية باضطرابات متفاوتة تختلف من دولة إلى أخرى (13)، وبالتالي أضحت الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية غير ممكن.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة (كارل فريدريك) في كتابه عن "السياسة الخارجية" حيث أقر بأن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية، ولا سيما في النظم الديمقراطية، وأن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاداً خارجية، وأكد (غري غوري فلاين) المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلاً: «لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن الخارجية في عالم اليوم»، وبالتالي هناك علاقة تؤثر وتأثير بين السياسة الداخلية والخارجية. (14)

السياسة الخارجية والدبلوماسية:

عادة ما يتم الخلط ما بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، لكن هناك اختلاف بين المفهومين إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي : تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي

(10) 21.

(11) 42 1994 :

(12) 22.

(13) 23.

(14) 48.

تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية، والتجارية، والاقتصادية، والمالية مع الدول الأخرى، بينما الدبلوماسية في أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم.